

تقرير حول
المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه
المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثامنة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة
للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)

أنقرة، 9-10 مايو 2012

تمهيد

بمقتضى تكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، يعمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفة منتظمة على إعداد تقارير حول تطور هذه المفاوضات وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

وفي نطاق التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يسهر المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز أيضا دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

القسم الأول الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

انضمت جزر الرأس الأخضر في 23 يوليو 2008 إلى منظمة التجارة العالمية وبذلك أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في هذه المنظمة 153 دولة.

ومن بين أعضاء منظمة التجارة العالمية نجد 40 دولة تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي. ويمثل هذا الرقم أزيد من ربع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 14 دولة وهي : أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، كازاخستان لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا، طاجكستان، اليمن وجزر القمر.

ويجدر أن نلاحظ أن شروط الانضمام أصبحت صعبة ومعقدة بالنسبة للبلدان المرشحة حديثا، و وهي شروط لا تمت بصلة بالمستوى التنموي للبلد الذي يريد الترشح. تفرض على البلد المرشح الجديد عدة قيود والتزامات تفوق صرامة وتعقيدا الالتزامات التي تتقيد بها الدول الأعضاء الحالية في منظمة التجارة العالمية (أو ما يسمى الالتزامات الإضافية للمنظمة العالمية للتجارة). إضافة إلى أن المعاملة الخاصة والمتميزة لا تستفيد منها البلدان النامية عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ولا تستفيد البلدان التي تنضم حديثا للمنظمة التجارة العالمية بفترات انتقالية بصفة آلية، وهي الفترات المخولة عادة للبلدان الأعضاء أصلا بمقتضى البند XII، مهما كان مستوى التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. لقد تم منح بعض الفترات الانتقالية ضمن قطاعات معينة ولمدة قصيرة، وذلك بعد تقديم جدول زمني تفصيلي يتعلق بالتنفيذ و ضمانات حول الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية (إصدار القوانين المناسبة، تدريب الموظفين القائمين على عملية التنفيذ، الخ..) في بقية القطاعات.

ولهذا، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أن تدافع عن حقها في الاستفادة من فترات انتقالية مناسبة وفي الحصول على شروط ميسرة لدخولها إلى الأسواق تتلاءم مع مستوى تنميتها الاقتصادية. كما أن الانضمام لهذه المنظمة يجب أن لا يخضع لأي شرط يفرض قبول الاتفاقيات المتعددة الأطراف مثل الاتفاقية حول الصفقات العمومية والاتفاقية حول الطيران المدني. كما يجب تبسيط الإجراءات المتبعة لانضمام البلدان الأقل نموا والإسراع بتطبيقها.

1. أفغانستان :

قدمت أفغانستان طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 نوفمبر 2004. وقد تم إنشاء فريق عمل خلال اجتماع المجلس العمومي بتاريخ 13 ديسمبر 2004. قدمت

أفغانستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في مارس 2009. وقد عقد أعضاء فريق العمل لانضمام أفغانستان اجتماعهم الأول يوم 31 يناير 2011 لدراسة النظام التجاري الأفغاني. وخلال هذا الاجتماع، أشاد وزير التجارة والصناعة الأفغاني، السيد أنوار أولحق أهادي بأهمية ومزايا انضمام بلده لمنظمة التجارة العالمية التي من شأنها أن تساعد على تحسين التجارة والاستثمار وخلق بيئة تفتح آفاقا اقتصادية كبيرة للحد من الفقر.

ومن جهة أخرى دعم الأعضاء فكرة انضمام أفغانستان إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولهذا طلبوا معلومات إضافية حول بعض النقاط كنظام الاستثمار، متطلبات التسجيل، الرسوم والضرائب عند الحدود، رخص الاستيراد، الضرائب الداخلية، طرق العبور، إعانات التصدير، القيود الكمية، الحواجز الفنية، مشاكل الصحة والصحة النباتية، والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية قصد تسهيل عمل فريق المفاوضات.

2. الجزائر

بعد حضورها بصفة ملاحظ منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة للمنظمة العالمية للتجارة حول نظام تجارتها الخارجية. وهو ما يشكل الخطوة الأولى في إجراءات الانضمام للمنظمة.

تلقت الجزائر منذ هذا التاريخ سلسلة من الأسئلة من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل 1998 بجنيف.

مرت الجزائر بثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو 2002، نوفمبر 2002، مايو 2003، ثم سنتي 2004 و 2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 ونوفمبر 2002). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS).

قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة مراجعة للعروض المبدئية بشأن السلع والخدمات. كما تم توزيع صيغ مراجعة للعروض في 18 يناير 2005. وتم أيضا بحث عناصر مراجعة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل في 25 فبراير 2005.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

يضم فريق العمل المشرف على انضمام الجزائر والذي يترأسه السيد بريز ديلكاستييو (الأوروغواي) 43 دولة.

- انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة بشأن " مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر " التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006.

من جهة أخرى، وقعت الجزائر في 28 فبراير 2012 على خمس اتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل وكوبا وأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار عملية التفاوض قصد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. أما المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي للجزائر، والولايات المتحدة فقد وصلت إلى مرحلة متقدمة.

مازالت المفاوضات المتعلقة بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية جارية، كما أن الجزائر على وشك اتمام ابرام اتفاقيات مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. في حين عرفت المحادثات مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا تقدما ملحوظا.

وتفسر المسيرة الطويلة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية برغبة الحكومة الجزائرية في إجراء إصلاحات داخلية أولا، ثم تأهيل بعض القطاعات المهتدة بالمنافسة وتحقيق تنوع اقتصادها.

قامت الجزائر بوضع خارطة طريق لتسريع عملية التفاوض بشأن انضمامها الى منظمة التجارة العالمية، ومن المقرر تنظيم سلسلة من اللقاءات الثنائية خلال شهري مارس وأبريل 2012 لتسوية الخلافات ووضع الصيغة النهائية للاتفاقيات، إلى جانب عقد اجتماع غير رسمي مع فريق العمل المكلف بانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية استعدادا للاجتماع الرسمي المقرر عقده في يونيو 2012.

بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لمجموعة العمل

يتضمن تقرير مجموعة العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك

الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسسي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء مجموعة العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد أقر أعضاء فريق العمل التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحوافز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.

المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوراغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا كما أنها ستتهج نفس السياق مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

تم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في يناير 2008.

تم توزيع عرض معدل للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات على فريق العمل في فبراير 2012.

3- أذربيجان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أذربيجان في 16 يوليو 1997 وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. كما قدمت أذربيجان أجوبة على مجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة في يوليو 2000، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر 2001. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في 7 يونيو 2002، والاجتماع الأخير في مارس 2006. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة.

وتم توزيع ملخص غير رسمي لنقاشات فريق العمل في ديسمبر 2008. وتمت مراجعة هذا الملخص في يوليو 2009.

عقد فريق العمل حول انضمام أذربيجان اجتماعه الثامن في 18 أكتوبر 2010 لمتابعة دراسة النظام الاقتصادي والتجاري في هذا البلد. وقد أعرب الفريق عن ارتياحه للتطور الحاصل على المستوى التشريعي وأشار إلى أنه من الأهمية بمكان الاستمرار في تكثيف المفاوضات المتعلقة بدخول السلع إلى الأسواق.

قام فريق عمل أذربيجان بتنقيح موجز الوقائع في نونبر 2011 وعقد اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 لاستعراض الإصلاحات التجارية في أذربيجان وتقييم مدى توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

طالب الأعضاء بمزيد من المعلومات حول سياسات التسعير في أذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية ونظام الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق التجارة ومعدلات حصص التعريفية الجمركية والرسوم والقيود المفروضة على الصادرات ودعم الصادرات والسياسة الزراعية والتدابير التجارية ومناطق التجارة الحرة والملكية الفكرية وتدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز الفنية في وجه التجارة والمشتريات الحكومية.

وصرح محمود ممداد غوليف نائب وزير الشؤون الخارجية في أذربيجان بهذه المناسبة ان بلاده تواجه تحدياً يتمثل في الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز وأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كان محور تنويع الجهود الاقتصادية المستدامة والطويلة الأمد في أذربيجان. في نهاية الاجتماع، حث رئيس فريق العمل في أذربيجان، السفير والتر ليفالتر، أذربيجان على الاستمرار في متابعة إصلاحاتها الداخلية ومفاوضات الدخول إلى الأسواق بطريقة استباقية للدفع بهذه المسيرة إلى الأمام.

مفاوضات بشأن دخول الأسواق

وقعت أذربيجان على اتفاقية مع جورجيا في أبريل 2010. ولا زالت المفاوضات جارية مع الاتحاد الأوروبي بشأن هذه الاتفاقية. لازالت المفاوضات جارية مع الاتحاد الأوروبي ومع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

عقد فريق العمل اجتماعه التاسع في فبراير 2012.

4- العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في 30 سبتمبر 2004 بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في 13 ديسمبر 2004 يترأسه السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية ولكن لم يجتمع فريق العمل لحد الآن.

وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2004 عقد فريق العمل اجتماعه في 25 مايو 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفيتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

ويتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحوافز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية. كما سيقوم العراق بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال.

قدم أعضاء فريق العمل في 2 أبريل 2008 دعمهم لانضمام العراق السريع لمنظمة التجارة العالمية باعتباره سيسهم في إدماج العراق في الاقتصاد العالمي. وقد أشار وزير التجارة العراقي السيد السوداني إلى أن العراق مصمم على تجاوز الوضع الحالي الصعب الذي يتخبط فيه للمضي قدما في مسلسل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما أضاف أن انضمام العراق يشكل ميزة مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

مراجعة التشريع التجاري:

عند هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقها مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو 2007 استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضا بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحوافز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية

التقى العراق مجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تنطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

قدم العراق مذكرة حول تجارته الخارجية في سبتمبر 2005 وتم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بانضمام العراق في أبريل 2008 الذي تم خلاله دراسة نظام التجارة الخارجية للعراق.

5- إيران

تم إبداء طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي 8 و 9 يوليو 2004 بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة على ترشيح إيران بالإجماع خلال انعقاد المجلس العمومي يوم 26 مايو 2005.

تم تكوين فريق العمل خلال انعقاد المجلس العمومي في 26 مايو 2005. قدمت إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في نوفمبر 2009. ولم يجتمع فريق العمل بعد.

وللتذكير فإن إيران سبق أن قدمت ترشيحها في سبتمبر 1996 وتم رفض طلبها 21 مرة منذ مايو 2001 من طرف المجلس العمومي نظرا لممارسة حق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

6- كازخستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام كازاخستان في 6 فبراير 1996. وقد ابتدأت المفاوضات الثنائية للدخول إلى الأسواق في مجال السلع والخدمات في أكتوبر 1997 وتستمر في إطار عرض جديد حول السلع والخدمات. ومن بين المواضيع التي تم بحثها فهي : الزراعة، النظام الجمركي (وكذلك الاتفاقات الجمركية)، الرقابة على الأسعار، رخص الاستيراد، وسائل دعم القطاع الصناعي، المعايير والمواصفات الصحية والصحة النباتية، الحواجز الفنية للتجارة، شفافية النظام القانوني وإصلاح النظام التشريعي، الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS.

تم وضع صيغة معدلة لمخصص أحداث النقاط التي تناولها اجتماع فريق العمل من طرف السكرتارية وتم بحثها خلال الاجتماع السابع لفريق العمل في نوفمبر 2004. وتم تحديد تاريخ مايو 2005 كموعدا للاجتماع الموالي.

قدم رئيس فريق العمل المكلف بتحضير انضمام كازاخستان لمنظمة التجارة العالمية السفير 'فيسا تاباني هيمانين' (فنلندا) يوم 7 يونيو 2005 تقريرا إيجابيا حول تطورات ترشيح كازاخستان التي قامت بإصلاحات جوهرية.

يتم حاليا إجراء المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة والمتعلقة بالسلع والخدمات الموزعة سنة 2004. ولقد تم توزيع الصيغة النهائية لمشروع تقرير فريق العمل في يونيو 2008 الذي عقد اجتماعه العاشر في يوليو 2008.

7- لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في 14 أبريل 1999. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو 2001، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو 2002. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في 14 أكتوبر 2002.

ويتم حاليا إجراء مفاوضات متعددة الأطراف على أساس تقرير فريق العمل الذي تمت مراجعته والذي تم توزيعه في أكتوبر 2009. كما تجري حاليا مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل في أكتوبر 2009.

8- ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي 27 يوليو 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

9- السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994 كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير 2003. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004.

ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة.

10 - طاجيكستان

قدمت حكومة طاجيكستان طلباً رسمياً يوم 29 مايو 2001 إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة للانضمام وفقاً للفصل XII. وتم تكوين فريق العمل في 18 يوليو 2001 خلال اجتماع المجلس العمومي. قدمت طاجيكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في فبراير 2003. ولقد تم التوصل بمجموعة من الأجوبة التي تم طرحها من طرف الدول الأعضاء في سبتمبر 2003.

ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. ولقد عقد فريق العمل اجتماعه الثاني في أبريل 2005 تم خلاله بحث نظام التجارة الخارجية لطاجيكستان.

ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة. وقد تم عقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2006 قصد مواصلة الاطلاع على نظام طاجيكستان للتجارة الخارجية وبحثه.

عقد فريق العمل اجتماعه الرابع في سبتمبر 2009 لمواصلة مراجعة نظام التجارة الخارجية لطاجيكستان.

عقد فريق العمل حول انضمام طاجيكستان اجتماعه الخامس في 24 نوفمبر 2010، حيث قام أعضاء المنظمة العالمية للتجارة بدراسة الإصلاحات التجارية التي نهجتها طاجيكستان علاوة على تقييم التطور الحاصل في المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

وخلال هذا الاجتماع أثار الأعضاء قضايا معينة وطالبوا بتوضيحات تتعلق بعدة مجالات : ملكية الدولة، تجارة الدولة والخصوصية، نظام رخص الاستيراد، الجمارك، تطبيق الضرائب الداخلية، الإجراءات التجارية التصحيحية، القيود المفروضة على التصدير، الحواجز الفنية في وجه التجارة، مشاكل الصحة والصحة النباتية، مناطق التجارة الحرة، الصفقات العمومية، الملكية الفكرية والخدمات. ومن المنتظر الانتقال إلى المرحلة الموالية خلال منتصف سنة 2011.

سوف تتواصل الأشغال المتعددة الأطراف اعتمادا على مشروع تقرير فريق العمل الذي وزعت النسخة النهائية منه في فبراير 2012.

المفاوضات الثنائية:

أبرمت طاجاكستان اتفاقية ثنائية مع الصين سنة 2008 حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق. وقد سجلت المفاوضات تقدما مع 15 دولة من دول منظمة التجارة العالمية من بينها الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا واليابان والهندوراس وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وتايبي الصين وكوريا والسلفادور وجمهورية الدومينيكا.

انعقد الاجتماع السادس لفريق العمل حول انضمام طاجاكستان لمنظمة التجارة العالمية في 5 يوليو 2011 للإطلاع على الإصلاحات التي أدخلها هذا البلد على نظام تجارته الخارجية وتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وفي هذا الإطار، بحث الفريق الصيغة الأولى لمشروع التقرير الذي تم إعداده مشيرا إلى التحسينات التي يمكن إدخالها في بعض الميادين: التدابير المضادة للإغراق، القوانين التجارية، نظام الاستثمار، نظام رخص الاستيراد، قواعد المنشأ، التدابير الصحية والصحة النباتية، الحواجز الفنية للتجارة، حقوق الملكية الفكرية، الخدمات.

أعرب أعضاء منظمة التجارة العالمية عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها طاجاكستان للانضمام لهذه المنظمة وللتقدم الحاصل في إصلاح النظام التجاري ودخول السلع والخدمات لأسواقها حتى يصبح متلائما مع مقتضيات منظمة التجارة العالمية.

تجري المفاوضات الثنائية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق اعتمادا على العروض المعدلة منذ فبراير 2012.

المفاوضات حول دخول السلع والخدمات للأسواق

للإشارة، تجري محادثات حاليا بين طاجاكستان و17 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

11.- أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 ديسمبر 1994. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر 1998 كما تم تقديم أجوبة في شأن بعض الأسئلة في أكتوبر 1999. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في 17 يوليو 2002.

أقامت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر 2005. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2005.

12.- سوريا

في 30 أكتوبر 2001 تم إبلاغ طلب انضمام سوريا إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/ACC/SYR/1).

قرر المجلس العمومي إنشاء فريق العمل المكلف بدراسة انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية في 4 مايو 2010.
لم تقم الجمهورية العربية السورية لحد الآن بتقديم مذكرة عن النظام المتعلق بتجاريتها الخارجية.

13.- اليمن

قدمت الحكومة اليمنية طلبا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في 14 أبريل 2000 وبادر المجلس العمومي بتكوين فريق العمل في هذا الشأن يوم 17 يوليو 2000. وقامت الحكومة اليمنية بتوزيع المذكرة حول النظام اليمني للتجارة الخارجية في شهر نوفمبر 2002. ولحد الآن لم يجتمع فريق العمل.

عقد فريق العمل المكلف بتحضير انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية اجتماعه الثاني في 3 أكتوبر 2005 حيث تم مبدئيا الاطلاع على ملخص وقائع أهم المسائل التي تم عرضها للبحث تلاه الاطلاع أيضا على نظام التجارة وبحث آخر المستجدات على المستوى التشريعي باليمن. ولقد تم الشروع في مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأصلية.

انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في يوليو 2006.

أكدت الحكومة اليمنية خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل حول انضمام اليمن (المنعقد يوم 2 نونبر 2007) عزمها على الاستجابة لكل شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2008 ليصبح اليمن عضوا في غضون سنة 2009.

رحب الرئيس هارتموت رومان (ألمانيا) بالبعثة اليمنية التي يقودها وزير التجارة والصناعة الجديد السيد يحي المتوكل معبرا عن ارتياحه لعزم اليمن المتجدد لتسريع المفاوضات قصد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

يتعين على اليمن العمل على تجاوز النقائص التي تم ضبطها في نظامه التجاري ووضع تشريع وآليات تنفيذية تتوافق مع مقتضيات المنظمة العالمية للتجارة. وستتمكن السكرتارية على أساس المعطيات التي تم الحصول عليها من ضبط عناصر مشروع تقرير فريق العمل للاجتماع القادم.

قام اليمن بعقد اجتماعات ثنائية مع بعض الأعضاء المهتمين واستوفى مفاوضاته مع الصين في خصوص الدخول إلى الأسواق. وسيتم القيام بمفاوضات ثنائية مكثفة على أساس عروض يتم تحسينها وتقديمها قبل الاجتماع القادم.

في يوم 24 أكتوبر 2008، قام أعضاء منظمة التجارة العالمية باستعراض الإصلاحات التشريعية التي اتخذها اليمن لجعل نظامه التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وقاموا أيضا بتقييم التقدم المحرز عليه في مجال المفاوضات الثنائية الجارية بشأن ولوج الأسواق للسلع والخدمات

كما قاموا بالاعتراف بوضعية اليمن كدولة من الدول الأقل نموا، آخذين ذلك بعين الاعتبار في المفاوضات لتحديد التنازلات التي قام بها اليمن من حيث ولوج الأسواق والمواعيد النهائية لتنفيذ التزاماته فيما يتعلق بالقواعد، باعتباره دولة من الدول الأقل نموا. كما سيتمكن اليمن من الاستفادة من المساعدة التقنية قصد إصلاح نظامه التجاري وتنفيذ التزاماته في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ناشد وزير التجارة في جمهورية اليمن فريق العمل للاستفادة من كل المرونة وجميع الأحكام الخاصة بالبلدان الأقل نموا، بما في ذلك الفترات الانتقالية والمساعدة التقنية. وأعلن أعضاء فريق العمل أنه قد خصص لانضمام اليمن برنامج مساعدة تقنية بقيمة 7 ملايين دولار.

الاطلاع على التشريعات التجارية الجديدة

قام اليمن بسن تشريعات جديدة بشأن الملكية الفكرية وهو الآن في إطار إصلاح قانون الجمارك.

كما طلب الأعضاء المزيد من المعلومات حول الإصلاحات المتعلقة بحقوق التسويق، ونظام الاستثمار، والقيود المفروضة على الاستيراد، والتقييم الجمركي والإعانات والحوافز التقنية أمام التجارة والجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تتعلق بالتجارة.

المفاوضات الثنائية

قام اليمن بمفاوضات ثنائية مع الصين. وهو يجري حاليا مفاوضات مع أستراليا وكندا والمفوضية الأوروبية، والولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا.

وفي هذا الصدد، أشار أعضاء الفريق إلى أن المفاوضات بشأن السلع وصلت إلى نهايتها، إلا أن العديد من القضايا لا تزال عالقة وذلك فيما يتعلق بالخدمات.

تستمر الأشغال المتعددة الأطراف على أساس مشروع تقرير فريق العمل الذي تم توزيعه في ديسمبر 2009. كما تجري حاليا مفاوضات ثنائية حول النفاذ إلى الأسواق على أساس العروض المتعلقة بالسلع والخدمات التي تمت مراجعتها. كما انعقد الاجتماع السادس لفريق الخبراء في يوليو 2009 والاجتماع السابع في يناير 2010 والاجتماع الثامن في سبتمبر 2010.

14- جزر القمر

بادرت الجمعية العامة في 9 أكتوبر 2007 بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب جزر القمر المتعلق بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي جزر القمر

(WT/ACC/COM/1).

لم يتم "اتحاد جزر القمر" لحد الآن بتقديم مذكرة عن النظام المتعلق بتجارته الخارجية لكون فريق العمل لم يجتمع بعد.

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
أفغانستان	13 دجنبر 2004	هولندا
الجزائر	17 يونيو 1987	أوروغواي
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
جزر القمر	9 أكتوبر 2007	---
كازاخستان	6 فبراير 1996	فنلندا
العراق	13 دجنبر 2004	أوروغواي
إيران	26 مايو 2005	---
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	---
السودان	25 أكتوبر 1994	المغرب
طاجيكستان	18 يوليو 2001	إستونيا
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	المكسيك
سوريا	4 مايو 2010	---
اليمن	17 يوليو 2000	ألمانيا

المصدر: منظمة التجارة العالمية

خاتمة

وافقت اللجنة الفرعية المكلفة بالبلدان الأقل نمواً في 20 يناير 2012 على البدء في وضع توصيات من أجل "مواصلة تعزيز وتبسيط وتفعيل" المبادئ التوجيهية الحالية بشأن عملية انضمام البلدان الأقل نمواً، وذلك طبقاً لما دعا إليه قرار المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في ديسمبر 2011.

هناك أربع دول أقل نمواً أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي: أفغانستان، جزر القمر، السودان واليمن.

التزمت استراليا والصين والاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ (الصين) واليابان وتركيا والولايات المتحدة على المشاركة بشكل بناء في المشاورات المقبلة للتوصل إلى نتائج مثمرة من شأنها أن تسهل عملية انضمام البلدان الأقل نمواً إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن المقرر أن يتم عقد الاجتماع الرسمي المقبل للجنة الفرعية في أبريل 2012.

**ملخص للانضمامات الجارية إلى منظمة التجارة العالمية
(فبراير 2012)**

مشروع تقرير فريق العمل**	عروض الخدمات		عروض السلع		عدد اجتماعات فريق العمل*	الاجتماع الأول/والأخير لفريق العمل*	مذكرة التجارة الخارجية	إنشاء فريق العمل	الطلب	
	العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*						
					1	31 يناير 2011	مارس 2009	ديسمبر 2004	نوفمبر 2004	أفغانستان
يونيو 2006	نوفمبر 2007	مارس 2002	نوفمبر 2007	فبراير 2002	10	أبريل 1998 يناير 2008	يوليو 1996	يونيو 1987	يونيو 1987	الجزائر
نوفمبر 2011 (ملخص المستجدات)	أكتوبر 2011	مايو 2005	يناير 2012	مايو 2005	9	يونيو 2002 فبراير 2012	أبريل 1999	يوليو 1997	يونيو 1997	أذربيجان
								أكتوبر 2007	فبراير 2007	جزر القمر
							نوفمبر 2009	ماي 2005	يوليو 1996	إيران
					2	ماي 2007 أبريل 2008	سبتمبر 2005	ديسمبر 2004	سبتمبر 2004	العراق
								يوليو 2004	يونيو 2004	ليبيا
يونيو 2008	يونيو 2004	سبتمبر 1997	ديسمبر 2004	يونيو 1997	10	مارس 1997 يوليو 2008	سبتمبر 1996	فبراير 1996	يناير 1996	كازخستان
		سبتمبر 2005		سبتمبر 2005	3	يوليو 2002 أكتوبر 2005	أكتوبر 1998	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	أوزبكستان
أكتوبر 2009	يونيو 2004	نوفمبر 2003	يونيو 2004	نوفمبر 2003	7	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	يونيو 2001	أبريل 1999	يناير 1999	لبنان
سبتمبر 2004 (ملخص المستجدات)	أكتوبر 2006	يونيو 2004	أكتوبر 2006	يوليو 2004	2	يوليو 2003 مارس 2004	يناير 1999	أكتوبر 1994	أكتوبر 1994	السودان
								4 مايو 2010	أكتوبر 2001	سوريا
فبراير 2012	أبريل 2011	فبراير 2004	مايو 2011	فبراير 2004	6	مارس 2004 يوليو 2011	فبراير 2003	يوليو 2001	ماي 2001	طاجيكستان
نوفمبر 2010	غشت 2008	غشت 2005	غشت 2008	سبتمبر 2005	8	نوفمبر 2004 سبتمبر 2010	نوفمبر 2002	يوليو 2000	أبريل 2000	اليمن

ملحوظة :

* عند تاريخ هذه الوثيقة

** ملخص المستجدات، مشروع تقرير فريق العمل أو أجزاء من مشروع تقرير فريق العمل

الأحداث المميزة للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية
جنيف، 15-17 ديسمبر 2011

A- عناصر التوجهات السياسية

❖ **أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية**

يشدد الوزراء على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد ويوافقون على تعزيزه وجعله أكثر استجابة لحاجيات الدول الأعضاء، ولاسيما في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الحالي الصعب، وذلك من أجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية.

ويشدد الوزراء أيضا على أن الدور الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية في الحفاظ على الأسواق المفتوحة مهم جدا نظرا لصعوبة الوضع الاقتصادي العالمي. فمنظمة التجارة العالمية مؤهلة لكي تلعب دورا حيويا في مكافحة جميع أشكال الحمائية وتعزيز النمو الاقتصادي والتنموي. ويقر الوزراء أيضا، كما أثبتت التجربة ذلك، بأن الحمائية تزيد من تباطؤ الاقتصاد العالمي، ويقرون أيضا بكامل حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار منظمة التجارة العالمية ويؤكدون عزمهم للتصدي بقوة للحمائية بجميع أشكالها.

ويشدد الوزراء على أهمية عمل الأجهزة الدائمة العضوية في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات القائمة وتجنب النزاعات وتعزيز الشفافية من خلال عملية الرصد وتقديم التقارير وباعتبارها منتدى لبحث القضايا المتصلة بالتجارة التي تثيرها الدول الأعضاء. كما يطالب الوزراء بتعزيز عمل هذه الأجهزة وتحسينه.

يقر الوزراء بالأهمية التي يمثلها نظام تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية ويتعهدون بتعزيزه، ولاسيما من خلال استكمال المفاوضات حول استعراض مذكرة الاتفاق بشأن تسوية النزاعات.

ويرحب الوزراء بانضمام فانواتو وساموا وروسيا الاتحادية والجبل الأسود (مونتني نيغرو) إلى منظمة التجارة العالمية واعترفوا بمساهمة هذا الانضمام في تقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأعرب الوزراء عن كونهم عازمين على العمل من أجل تسهيل الانضمام ولاسيما لصالح البلدان الأقل نموا.

❖ **التجارة والتنمية:**

يؤكد الوزراء على أن التنمية هي العنصر الأساسي في أشغال منظمة التجارة العالمية. كما يؤكدون مجددا على العلاقة الإيجابية التي تربط بين التجارة والتنمية ويطالبون بالقيام بأشغال محددة على مستوى لجنة التجارة والتنمية (CCD) التي ينبغي أن تؤدي هذا العمل في حدود مهمتها وتقدم تقريرا عن النتائج المحققة إلى الوزراء خلال الدورة التاسعة. ويوجهون الدعوة لأعضاء منظمة التجارة العالمية لجعل تخصص لجنة التجارة والتنمية عمليا بالكامل باعتبارها نقطة اتصال للأشغال المتعلقة بالتنمية.

يؤكد الوزراء على ضرورة عمل منظمة التجارة العالمية على انضمام مزيد من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بصفة خاصة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاديات الصغيرة والهشة أيضا لتفادي خلق فئة متفرعة عن أعضاء منظمة التجارة العالمية.

يقر الوزراء بحاجيات البلدان الأقل نموا ويتعهدون بإعطاء الأولوية لمصالح البلدان الأقل نموا في الأشغال المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، فقد اتخذوا قرارات بشأن انضمام البلدان الأقل نموا في وثيقة WT/COMTD/LDC/19 وتمديد الفترة الانتقالية لهذه البلدان وفقا للمادة 66.1 من اتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في وثيقة IP/C/59/Add.2 والإعفاء المتعلق بالخدمات لصالح البلدان الأقل نموا في وثيقة TN/S/37. ويحث الوزراء أيضا على التنفيذ الكامل للقرار 36 من الملحق F من إعلان هونغ كونغ الوزاري لسنة 2005 بشأن التدابير المتخذة لصالح البلدان الأقل نموا. ويرحب الوزراء أيضا ببرنامج عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نموا للعقد 2011-2020.

يؤكد الوزراء تمسكهم بالحوار الجاري وعزمهم على المضي قدما لتنفيذ التفويض الوارد في الفقرة 11 من إعلان هونغ كونغ الوزاري، يتعلق الأمر بمعالجة مسألة القطن " بشكل طموح وسريع ومحدد" في إطار المفاوضات المتعلقة بالزراعة. ويشدد الوزراء على أهمية تقديم التقارير الدورية حول القطن ويوجهون الدعوة إلى المدير العام لمواصلة تقديم تقارير دورية حول الجوانب المتعلقة بالقطن لدعم التنمية كل مؤتمر وزاري، كما يرحب الوزراء بالأشغال الحالية التي يقوم بها المدير العام في إطار تشاوري لتطوير الجوانب المتعلقة بالقطن لدعم التنمية.

ويؤكد الوزراء على أن الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية هي جزء لا يتجزأ من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأنهم عازمون على الاستجابة لتفويض الدوحة بخصوص دراسة هذه الأحكام بهدف تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلة للتطبيق. ويوافق الوزراء على تسريع الأشغال لإتمام آلية مراقبة المعاملة الخاصة والتفضيلية. كما يوافقون على استعراض 28 مقترحا يتركز حول الاتفاقيات الخاصة المدرجة في الملحق C من مشروع نص كانكون من أجل الاعتماد الرسمي للمقترحات التي تم الاتفاق بشأنها.

ويذكر الوزراء بالتقدم المحرز على مستوى الدعم المقدم للتجارة ولاسيما الدراسة الشاملة الثالثة في هذا الخصوص. كما يوافقون على مواصلة تقديم الدعم للتجارة إلى ما بعد سنة 2011 للمستويات التي تتوافق على الأقل مع متوسط الفترة 2006-2008 والعمل مع بنوك التنمية لضمان توفير التمويل التجاري للبلدان ذات الدخل المنخفض. ويؤكد الوزراء مجددا عزمهم على تمويل الصندوق الاستئماني العالمي التابع لمنظمة التجارة العالمية بطريقة قابلة للتنبؤ وفي الوقت المناسب لتمكين السكرتارية من مواصلة تقديم المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات المطلوبة.

يخبر الوزراء علما بتعاون منظمة التجارة العالمية مع منظمات إنمائية أخرى ولاسيما مركز التجارة الدولية (ITC)، ويؤكدون على أن دور هذا المركز يتجلى في الوقوف إلى جانب المؤسسات وتحسين سياسات دعم التجارة التي تصب لفائدة جهود التصدير وزيادة

القدرة التصديرية للشركات استجابة للإمكانيات التجارية. ويشجع الوزراء مركز التجارة الدولية على دعم البلدان النامية ومساعدتها على معالجة القضايا المتصلة بالمناخ التجاري وولوج الأسواق التي تؤثر على القطاع الخاص.

❖ برنامج الدوحة للتنمية:

يعبر الوزراء عن عميق أسفهم لتعثر المفاوضات على الرغم من الالتزام الكامل ومضاعفة الجهود منذ المؤتمر الوزاري الأخير للتوصل إلى اتفاق موحد بخصوص برنامج الدوحة للتنمية.

يقر الوزراء بأن هناك اختلافات في الرأي حول النتائج المحتملة التي قد يتوصل إليها الأعضاء فيما يخص بعض جوانب الاتفاقية الموحدة. وفي هذا السياق، فإنه من المستبعد أن يتم الاتفاق بشأن كافة عناصر جولة الدوحة للتنمية عما قريب.

على الرغم من هذا الوضع، إلا أن الوزراء عازمين على العمل بحيوية وشفافية وشمولية للتوصل إلى حل إيجابي متعدد الأطراف بخصوص برنامج الدوحة للتنمية.

ومن أجل هذه الغاية ولتحقيق تقدم سريع، يقر الوزراء بأنه يتعين على الأعضاء إجراء دراسة معمقة لمختلف توجهات المفاوضات مع احترام مبادئ الشفافية والشمولية.

وفي هذا السياق، يتعهد الوزراء بالمضي قدما في المفاوضات في الجوانب التي يمكن إحراز تقدم فيها، بما في ذلك التركيز على العناصر الواردة في إعلان الدوحة التي تسمح للأعضاء بالتوصل إلى اتفاقيات مؤقتة أو نهائية على أساس توافقي قبل التوصل النهائي إلى اتفاق موحد. ويشير الوزراء أيضا أنهم سيضاعفون جهودهم لبحث السبل التي من شأنها تمكين الأعضاء لإزالة العقبات الأساسية والحساسة في الميادين التي يكون فيها التقارب المتعدد الأطراف صعبا للغاية.

ويؤكد الوزراء القول بأنهم سوف يواصلون العمل بخصوص مفاوضاتهم على أساس التقدم المحرز فعليا. ويضيفون أن أي اتفاق مبرم في أي وقت لا بد أن يراعي مكون التنمية في التفويض.

ب - ملخص لأهم القضايا التي تمت مناقشتها

❖ الحفاظ على الأسواق المفتوحة ومكافحة الحماية

شدد الوزراء على أهمية الحفاظ على الأسواق مفتوحة وضرورة التصدي للحماية، وخاصة في ظل هذا المناخ الاقتصادي العالمي الصعب. وقد وجه العديد من الوزراء خطابا شديد اللهجة لمكافحة الحماية مشيرين إلى أن المناخ الاقتصادي الحالي هو الذي يجعل هذا الخطاب هاما للغاية. وفي هذا الصدد، فقد حثوا الأعضاء على الحفاظ على الوضع الراهن لكافة أشكال الحماية وتفكيك جميع التدابير الحماية التي تم اتخاذها أثناء الأزمة وعدم اتخاذ مزيد منها مادامت مفاوضات الدوحة متواصلة، كما طالبوا بالترهيب بشكل أكثر في تنفيذ التدابير التي قد تكون متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية ولكنها تحمل في طياتها تأثيرا حمائيا كبيرا. كما تم التأكيد على ضرورة وجود آلية مراقبة دائمة

لتعزيز دور هيئة دراسة السياسات التجارية. وأعرب العديد من الوزراء عن ارتياحهم من تقارير المتابعة التي قدمها المدير العام عن التطورات الأخيرة التي شهدتها قطاع التجارة.

وذكر وزراء آخرون أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة نظام منظمة التجارة العالمية القائم على قواعد والمتضمن لحقوق والتزامات وللجوانب التنموية. وأشار الوزراء إلى أنه خلال هذه الأوقات العصيبة، لا ينبغي تقييد حق الأعضاء في استخدام هامش المرونة القائم والمتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية. وأضاف بعض الوزراء أنه في أي التزام لا بد من الأخذ بعين الاعتبار لجميع أشكال الحماية ولا يتم الاقتصار على التعريفات الجمركية فقط.

وعبر عدد من الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الحماية في تجارة المنتجات الزراعية في شكل التدابير التجارية التقييدية التي لا تجد لها مبررات علمية أو فنية ولا تتوافق مع اتفاقيات الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية في وجه التجارة. كما عبر بعض الوزراء أيضا عن قلقهم إزاء تزايد استخدام المعايير الخاصة والمواصفات فيما يتعلق بوضع العلامات على المنتجات الغذائية.

وقد تم اقتراح تنظيم ورشة فنية سنة 2012 حول الحماية لدراسة جميع جوانبها وستشارك فيها كافة الأطراف المعنية.

وأقر الوزراء بأن امتثال الأعضاء للالتزاماتهم بتقديم أي خرق في هذا الباب من شأنه أن يرفع من الشفافية على مستوى كافة هيئات منظمة التجارة العالمية ويحول دون انتشار أشكال الحماية.

❖ التحديات العالمية الراهنة:

أشار عدد من الوزراء إلى أن استمرار مصداقية منظمة التجارة العالمية مرهون بمعالجة التحديات العالمية الحالية. ومن بين القضايا التي تمت مناقشتها مسألة تغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي والتجارة وأسعار الصرف والمنافسة والاستثمار. وقد ذكر بعض الوزراء أن الوقت قد حان لدراسة هذه القضايا على مستوى الهيئات الدائمة العضوية في منظمة التجارة العالمية للسماح للأعضاء بفهم تأثيرها على التجارة والتنمية مع مواصلة جهودهم لاستكمال جولة الدوحة.

وقد أبدى وزراء آخرون تحفظهم بشأن فتح مفاوضات حول قضايا جديدة حيث عبروا عن قلقهم بشأن احتمال النظر في القضايا بشكل انتقائي أو أن يتم صرف النظر عن القضايا التي لازالت عالقة في المفاوضات في إطار أجندة الدوحة للتنمية.

وأشاروا إلى أنه لا ينبغي عرض أية قضية جديدة على أنظار اللجان إلا إذا كانت تتوافق مع قواعدها وإجراءاتها المعتادة وتدخل في إطار تخصصاتها.

وذكر بعض الوزراء أنه يتعين على منظمة التجارة العالمية أن تولي اهتماما أكبر لسلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، تمت المطالبة بمواصلة وتطوير المبادرة الأخيرة للأمانة العامة "صنع في العالم".

ورحب بعض الوزراء بقرار فريق العمل المعني بالتجارة والديون والمالية لتنظيم ندوة حول العلاقة التي تربط بين سعر الصرف والتجارة خلال الربع الأول من سنة 2012. كما شدد بعض الوزراء على الحاجة إلى مزيد من الانسجام بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى بما في ذلك صندوق النقد الدولي.

❖ تسوية المنازعات:

أشار العديد من الوزراء إلى الدور المحوري لنظام تسوية المنازعات من حيث القدرة على التنبؤ وضمان أمن النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما تم تسليط الضوء على ضرورة تحسين تدابير تسوية المنازعات وتسهيل عملية الاطلاع على النظام بشكل أكثر لفائدة البلدان الأقل نمواً والاقتصاديات الصغيرة والضعيفة. وفي هذا الصدد، دعا العديد من الوزراء لاستكمال المفاوضات حول مذكرة التفاهم بشأن تسوية المنازعات في سنة 2012.

❖ الانضمام

كان هناك توافق واسع في وجهات النظر حول أهمية الانضمام لجعل النظام التجاري المتعدد الأطراف عالمياً فعالاً. وقد رحب الوزراء باعتماد قرار يرفع من ترشيده انضمام البلدان الأقل نمواً وطالبوا بتسريع تطبيقه. وأثار بعض الوزراء الانتباه بخصوص المشاكل الموضوعية والمسائل الإجرائية في عملية انضمام البلدان النامية الأخرى وطالبوا بترشيدها هي الأخرى، بما في ذلك عدم إلزام البلدان الراغبة في الانضمام على التقيد بالتزامات تفوق مستوى تنميتها.

قرر الوزراء ما يلي:

- تثبيت المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام البلدان الأقل نمواً المعتمدة في 2002. بعد الاطلاع على اقتراح الانضمام الذي تقدمت به البلدان الأقل نمواً، قرر الوزراء تكليف اللجنة الفرعية للبلدان الأقل نمواً بوضع توصيات لتعزيز المبادئ التوجيهية لسنة 2002 وتبسيطها وتفعيلها، حيث تشمل من بين أمور أخرى، معالم في قطاع السلع خاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمستوى التزامات البلدان الأقل نمواً الأعضاء حالياً. كما ينبغي أيضاً استكشاف معالم في مجال الخدمات؛
- الاعتراف بأهمية الرفع من الشفافية في مسلسل المفاوضات ولاسيما من خلال اتمام المفاوضات الثنائية حول ولوج الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار للمفاوضات التي أجريت في إطار متعدد الأطراف؛
- التأكيد مجدداً على أن مقتضيات D & S، كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية لسنة 2002، ستطبق على كافة البلدان الأقل نمواً التي لازالت في طور الانضمام، وأنه سيتم النظر في طلبات الحصول على فترات انتقالية إضافية مع الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات التنمية في كل بلد منضم من البلدان الأقل نمواً؛
- التأكيد على ضرورة الرفع من المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات لمساعدة البلدان الأقل نمواً لإتمام مسلسل انضمامها ولتنفيذ التزاماتها وإدراجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي تطوير أدوات مناسبة لتقييم الحاجيات وضمان تنسيق جيد للمساعدة الفنية والاستخدام الأمثل لجميع التأسيسات، بما في ذلك الإطار المتكامل

المعزز (CIR) ؛

- تكليف اللجنة الفرعية للبلدان الأقل نموا بإتمام هذا العمل وتقديم توصيات الى المجلس العام في أجل أقصاه يوليو 2012.

❖ الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

لفت العديد من الوزراء الانتباه إلى العدد المتزايد لاتفاقيات التجارة الإقليمية وأشاروا إلى ضرورة الحرص على جعلها عنصرا مكملا وليس بديلا للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، أكد العديد من الوزراء على ضرورة قيام منظمة التجارة العالمية بدراسة الآثار النظامية لاتفاقيات التجارة الإقليمية على النظام التجاري المتعدد الأطراف وبحث توجهات هذه الاتفاقيات وتقديم التقرير إلى المؤتمر الوزاري التاسع.

❖ دور لجنة التجارة والتنمية:

شدد العديد من الوزراء على أهمية البعد التنموي لأشغال منظمة التجارة العالمية وعلى ضرورة تعزيز لجنة التجارة والتنمية باعتبارها مركزا للاتصال لمعالجة قضايا التنمية. وفي هذا السياق، اقترح بعض الوزراء تفعيل الكامل للجنة التجارة والتنمية، بما في ذلك استعراض ومراقبة الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية في منظمة التجارة العالمية. وأعرب آخرون عن تأييدهم لإتمام آلية مراقبة للمعاملة الخاصة والتفضيلية واعتماد الملحق C من مشروع نص كانكون. وقد اقترح وزراء آخرون أيضا أن يتم التعامل مع القضايا المتعلقة بالتنفيذ وفقا للفقرة 12 من إعلان الدوحة الوزاري.

❖ الأمن الغذائي:

دعا العديد من الوزراء أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام بإزالة القيود المفروضة على تصدير المنتجات الغذائية والضرائب الاستثنائية المفروضة على الأغذية التي يتم اقتناءها لأغراض إنسانية لا تهدف إلى الربح من قبل برنامج الأغذية العالمي وأن لا يتم فرضها مستقبلا. وشدد وزراء آخرون على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وشددوا على أهمية السماح للأعضاء لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

أعرب بعض الوزراء عن تأييدهم لاقتراح ينص على وضع برنامج عمل حول الإجابات المتعلقة بالتجارة للتخفيف من تأثير أسعار المواد الغذائية وتقلبها على البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية (PDINPA) على وجه الخصوص، وذلك من أجل اتخاذ قرار بشأنه خلال المؤتمر الوزاري التاسع. وأشار عدد من الوزراء على أن مسألة الأمن الغذائي لها أوجه متعددة وينبغي النظر في مجملها بما في ذلك تأثير القيود المفروضة على الأسعار الدولية الموجهة للتصدير.

❖ الدعم المقدم للتجارة والإطار المتكامل المعزز:

تم التركيز بشكل كبير على أهمية الدعم المقدم للتجارة من حيث تعزيز القدرات التجارية وتسهيل انضمام البلدان المستفيدة إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما تم التأكيد على الدور الخاص للإطار المتكامل المعزز لفائدة البلدان الأقل نموا. وقد طلب بعض الوزراء

بأن يلبي تمويل الدعم المقدم للتجارة حاجيات البلدان النامية، ولاسيما الحاجيات الخاصة للاقتصاديات الصغيرة والضعيفة، ودعوا إلى التعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة بهذا الغرض. وتم تسليط الضوء أيضا على أهمية البعد الإقليمي لدعم وتمويل التجارة.

❖ مفاوضات جولة الدوحة:

عبر العديد من الوزراء عن أسفهم الشديد للمأزق الذي تمر به جولة الدوحة حاليا. ومع ذلك، فإنهم أكدوا على التزامهم بتنفيذ تفويض الدوحة.

أما فيما يخص الأشغال المستقبلية، فإن هناك عددا من الوزراء من يوافقون على توجهات مختلفة بشأن المفاوضات وآخرون يعبرون عن تحفظات جدية حول التوجه المتعدد الأطراف.

وأشار العديد من الوزراء إلى أنه يتعين على الأعضاء الشروع في تحديد المجالات التي يمكن تحقيق اتفاقيات مرحلية أو نهائية بشأنها على المدى القصير. وأشار آخرون إلى ضرورة التقدم خطوة خطوة، في إطار نهج تصاعدي، لتفادي تكرار فشل المحاولات السابقة.

وشدد العديد من الأعضاء على أن أي نهج مختلف في العمل المستقبلي ينبغي أن يكون متوافقا مع تفويض الدوحة ويحترم مبدأ الالتزام الموحد وأن يكون متعدد الأطراف فعلا وشفافا وشاملا.

أما فيما يخص العمل المستقبلي، فقد شدد عدد من الوزراء على الدور المركزي للتنمية. فيما ارتأى آخرون أن تعطى الأولوية للقضايا التي تهم البلدان الأقل نموا بما فيها مسألة القطن. وتحدث آخرون عن أهمية الركائز الثلاث في المفاوضات المتعلقة بالزراعة. أما البعض الآخر فقد ارتأى أنه من المهم مناقشة مسألة تسهيل التجارة وآلية مراقبة المعاملة الخاصة والتفضيلية والتدابير غير التعريفية.

وأجمع الجميع على أن المسألة الرئيسية لتجاوز هذا المأزق هو تحقيق التوازن بين الاشتراكات والمسؤوليات بين الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، وإن كانت هناك آراء متباينة بشأن ما ينبغي أن يكون، إلا أن المنفعة ستعود على الجميع في هذا التوازن.

شدد عدد من الوزراء على أهمية الشفافية والشمولية ومبدأ التصاعدية في العمل المستقبلي، في حين دعا آخرون إلى الأخذ بعين الاعتبار لوجهات نظر جميع الدول الأعضاء وتجنب تعميم آراء البعض على جميع الأعضاء.

❖ المعاملة التفضيلية للخدمات ولمقدمي الخدمات للدول الأقل نموا:

قرر الوزراء ما يلي:

على الرغم من أحكام المادة 1: II من الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات، يجوز للبلدان الأعضاء منح معاملة تفضيلية للخدمات ولمقدمي الخدمات في البلدان الأقل نموا من حيث التدابير المشار إليها في المادة السادسة عشرة وغيرها من التدابير الملحقة بهذا الإعفاء، مقارنة مع الخدمات المشابهة ومقدمي الخدمات المماثلين بالنسبة للأعضاء الآخرين.

تمنح هذه المعاملة فورا ودون قيد أو شرط لجميع الخدمات ومقدمي الخدمات من جميع

الدول الأعضاء الأقل نمواً. أما بخصوص أي معاملة تفضيلية تتعلق بتنفيذ تدابير أخرى غير تلك المشار إليها في المادة السادسة عشرة فستتم الموافقة عليها من قبل مجلس تجارة الخدمات وفقاً لإجراءاته ثم سيتم إلحاقها بهذا الإعفاء.

يجب على كل عضو يمنح معاملة تفضيلية بموجب هذا الإعفاء تقديم إشعار إلى مجلس تجارة الخدمات، بحيث يحدد فيه المعاملة التفضيلية الممنوحة والقطاعات أو القطاعات الفرعية المعنية والفترة التي ينوي العضو الحفاظ فيها على هذه الأفضليات. وسيتم تقديم إشعار إضافي إذا تم تغيير المعاملة التفضيلية في وقت لاحق. يجب أن تقدم الإشعارات قبل الموافقة على المعاملة التفضيلية فعلياً أو إلحاق تعديل عليها.

يجب على كل عضو يمنح المعاملة التفضيلية بموجب هذا الإعفاء أن يقوم على وجه السرعة، عندما يقدم له طلب بهذا الخصوص، بإجراء مشاورات مع كل عضو حول أي صعوبة أو أي مشكلة قد تترتب عن هذه المعاملة. وعندما يرى أحد الأعضاء أن أي فائدة يجنيها من الاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات قد يلحقها أو لحقها ضرر ما على نحو غير ملائم من هذه المعاملة، فإن المشاورات يجب أن تتركز حول التدابير التي يمكن اتخاذها لمعالجة المسألة بكيفية مرضية.

كل معاملة تفضيلية ممنوحة بموجب هذا الإعفاء يجب أن يكون هدفها هو تعزيز التجارة في البلدان الأقل نمواً وتستجيب مع أساليب تقديم الخدمات التي تهمها في مجال الصادرات بصفة خاصة ولا تروم إلى رفع الحواجز أو خلق صعوبات غير مبررة في وجه تجارة أي عضو آخر. كما أن هذه المعاملة التفضيلية لا تشكل عائقاً أمام تخفيض أو إزالة الحواجز التي تعترض الأسواق على أساس معاملة "الدولة الأعلى أفضلية".

وللاستفادة من المعاملة التفضيلية بموجب الفقرة الأولى فإن مقدم الخدمات من بلد ما من البلدان الأقل نمواً هو:

✓ فرد ينتمي إلى بلد من البلدان الأقل نمواً؛ أو

✓ شركة تتوفر فيها الشروط التالية:

أ- أن تكون قد أنشئت أو نظمت بشكل آخر وفقاً لقوانين بلد من البلدان الأقل نمواً، و إذا كان يمتلكها أو يسيرها أشخاص من بلد عضو لا ينتمي إلى البلدان الأقل نمواً أو يتم ذلك من قبل شركات تم إنشائها أو تنظيمها بشكل آخر وفقاً لقوانين بلد عضو لا ينتمي إلى البلدان الأقل نمواً، وتقوم كذلك بمعاملات تجارية مهمة فوق تراب أي بلد من البلدان الأقل نمواً؛ أو

ب - في حالة تقديم خدمة من خلال التواجد التجاري، تكون شركة يمتلكها أو يسيرها:

1. أفراد من البلدان الأقل نمواً؛ أو

2. أشخاص اعتباريون "شركات" من البلدان الأقل نمواً الذين تم وصفهم في الفقرة (أ).

- وفقاً للفقرة 4 من المادة التاسعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يجب على المجلس العام أن يقوم بمراجعة سنوية لمعرفة ما إذا كانت الظروف الاستثنائية التي بررت الإعفاء لا تزال قائمة وقد تم استيفاء الإجراءات والشروط المتعلقة بهذا

الإعفاء.

- ستنتهي صلاحية هذا الإعفاء عند انقضاء فترة 15 سنة اعتباراً من تاريخ اعتماده.
- يطبق هذا الإعفاء على المعاملة التفضيلية الممنوحة للخدمات ولمقدمي الخدمات في البلدان الأقل نمواً المعترف بها من قبل منظمة الأمم المتحدة. وبصرف النظر عن أحكام الفقرة 7 أعلاه، فإن هذا الإعفاء من المعاملة التفضيلية للخدمات ولمقدمي الخدمات لبلد ما من البلدان الأقل نمواً يصبح منتهياً عند سحب اسم هذا البلد من قائمة البلدان الأقل نمواً لدى الأمم المتحدة.

❖ الفترة الانتقالية لصالح البلدان الأقل نمواً

يدعو الوزراء مجلس الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية للأخذ بعين الاعتبار للطلب الذي يستوفي الشروط كاملة والذي تقدمه البلدان الأقل نمواً من أجل الاستفادة من تمديد الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المادة 1:66 من اتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية.

❖ برنامج العمل والتجارة الإلكترونية:

قرر الوزراء ما يلي:

- الاستمرار في تنشيط برنامج العمل في مجال التجارة الإلكترونية استناداً إلى تفويضه الحالي والمبادئ التوجيهية القائمة والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، بما في ذلك قضايا التنمية المتعلقة ببرنامج العمل والمناقشات حول المعاملة التجارية وتسليم البرمجيات إلكترونياً والانضمام إلى المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، كعدم التمييز والقدرة على التنبؤ والشفافية، وذلك من أجل تعزيز الاتصال بشبكة الإنترنت وتسهيل ولوج جميع قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع مواقع الإنترنت العامة من أجل تطوير التجارة الإلكترونية، مع إعطاء أهمية خاصة للبلدان النامية والبلدان الأعضاء الأقل نمواً على وجه الخصوص. سيتضمن برنامج العمل أيضاً بحث إمكانية الاستفادة من التجارة الإلكترونية من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك صغار المنتجين والموردين؛

- تكليف المجلس العام بالاهتمام وتنشيط البعد التنموي لبرنامج العمل، ولاسيما من خلال لجنة التجارة والتنمية لبحث ورصد قضايا التنمية كالمساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات وتسهيل إمكانية الولوج إلى التجارة الإلكترونية من قبل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بما في ذلك صغار المنتجين والموردين في البلدان النامية والبلدان الأعضاء الأقل نمواً على وجه الخصوص.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه بإمكان أية هيئة مختصة في إطار برنامج العمل بحث الآليات المناسبة لدراسة العلاقة بين التجارة الإلكترونية والتنمية بكيفية هادفة وشاملة.

- إعطاء تعليمات للمجلس العام لإجراء بحوث دورية في اجتماعاته التي ستعقد في شهري يوليو وديسمبر 2012 ويوليو 2013، بالاعتماد على التقارير المقدمة من هيئات منظمة التجارة العالمية المكلفة بتنفيذ برنامج العمل، ولتقييم التقدم المحرز في هذا البرنامج ودراسة كافة التوصيات بشأن التدابير المتعلقة بالتجارة الالكترونية التي يمكن اعتمادها في الدورة المقبلة للمؤتمر الوزاري؛
- محافظة الأعضاء على الممارسة التجارية الحالية التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركية على الإيداع الالكتروني إلى غاية الدورة المقبلة التي تقرر انعقادها سنة 2013.

❖ آلية بحث السياسات التجارية:

قرر الوزراء ما يلي:

- يقر الوزراء بالأشغال المنتظمة التي تقوم بها هيئة مراجعة السياسات التجارية والتي لها صلة بمتابعة التدابير التجارية في إطار تخصصها وأشاروا إلى الانجازات التي تم تحقيقها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ويطالبون باستمرارها وتعزيزها.
- يدعو الوزراء المدير العام بمواصلة تقديم تقارير دورية حول متابعة السياسات التجارية ويطالبون من هيئة مراجعة السياسات التجارية دراسة تقارير المتابعة في اجتماعها السنوي الذي يكرس لتسليط الضوء على التطورات الحاصلة في المناخ التجاري الدولي. كما أخذوا علماً بتقارير منظمة التجارة العالمية حول المتابعة الخاصة لتدابير مجموعة العشرين G-20. ويتعهدون باحترام كامل الالتزامات فيما يتعلق بالشفافية والمواصفات التي تضبط إعداد تقارير المتابعة ومواصلة دعم السكرتارية في سياق التعاون البناء. ويطلب الوزراء من هيئة مراجعة السياسات التجارية مواصلة مفاوضاتها بشأن تعزيز عملية متابعة التدابير التجارية والمتصلة بالتجارة اعتماداً على مساهمات الأعضاء.

القسم الثاني

أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومنظمة التعاون الإسلامي

بخصوص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الدائرة في إطار منظمة التجارة العالمية سيستمر المركز الإسلامي لتنمية التجارة في بذل مجهوداته للتنسيق بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية.

وسيقدم المركز المساعدة الفنية الضرورية للدول الأعضاء خاصة منها الدول الأقل نمواً وذلك بمدّها بالدعم والخبرة اللازمتين في المفاوضات وتنفيذ النتائج بتوفير الخبرة والاستشارة.

ومن جهة أخرى، يعترف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم عدة ندوات ولقاءات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتقييم رهانات المفاوضات ومعرفة تأثيراتها على السياسات التجارية واقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما سيقوم المركز بنشاطات للتعريف بالمواضيع الجديدة التي تدور حولها المفاوضات مثل المنافسة وتسهيل المبادلات والتجارة الإلكترونية الخ.

سيشارك في هذه الأنشطة ممثلو الدوائر الحكومية المعنية وكذلك القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وللتذكير، فإن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وبقية المؤسسات التابعة للمنظمة ومن بينها المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد عملت خلال الاجتماع المنعقد بجدة في 5 مارس 2006 والمخصص لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي (المنعقد بمكة المكرمة في ديسمبر 2005) على إعداد برنامج لتنفيذ القرارات الصادرة عن هذه القمة. أما في ميدان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فقد طلب المشاركون في الاجتماع من كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية العمل على متابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والإسهام في بلورة مواقف موحدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إزاء المفاوضات.

مائدة مستديرة حول "مفاوضات منظمة التجارة العالمية ورهاناتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي":

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة واللجنة المغربية التابعة لغرفة التجارة العالمية بالتعاون مع المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات مائدة مستديرة حول "مفاوضات منظمة التجارة العالمية ورهاناتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وذلك يوم 18 سبتمبر 2007 بالدار البيضاء.

تهدف هذه التظاهرة إلى جمع فعاليات المجتمع المدني وممثلي الدوائر الحكومية المكلفة بملف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للإطلاع على الوضع الراهن للمفاوضات

الجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وتقييم تأثيراتها المحتملة على جولة الدوحة للتنمية.

ورشة عمل أقاليمية حول "العلامات الجغرافية" أنقرة، 3-4 أبريل 2008.

نظم المكتب التركي للبراءة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الإسلامي للتنمية "ورشة عمل أقاليمية حول العلامات الجغرافية بأنقرة /الجمهورية التركية / يومي 3 و 4 أبريل 2008. يأتي تنظيم هذه التظاهرة في إطار تنفيذ برنامج عمل كل من المكتب التركي للبراءة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن تدعيم قدرات المؤسسات المصادق عليه من قبل المؤتمر الثاني حول "التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المنعقد بالدار البيضاء من 11 إلى 13 يوليو 2007.

ترمي هذه الورشة إلى إعلام المشاركين بمجال تنفيذ تدابير حماية البيانات الجغرافية حتى يستأنسوا بمقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتدابير حماية هذه الحقوق. كما تستعرض هذه الورشة أمثلة نموذجية مطبقة في بعض البلدان وتعرف بالمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال. كما تشكل هذه الورشة أيضا منبرا للنقاش بين المسؤولين عن الأجهزة المكلفة بتسجيل وإدارة العلامات الجغرافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفرصة للمشاركين لتبادل وجهات النظر والتجارب مع أهل الخبرة والاختصاص في المنظمات الدولية المعنية مثل المنظمة الدولية للملكية الفكرية والمكتب الوطني للمنشأ والجودة في فرنسا.

شهدت هذه الورشة مشاركة زهاء 10 بلدان : بنغلاديش، بنين، غينيا، المغرب، موزامبيق، أوزبكستان، أوغندا، السودان، السنغال، تركيا واليمن.

- ندوة تدريبية حول "استفادة الدول النامية من مرونة اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية"، 9-12 يونيو 2008- الدار البيضاء: المملكة المغربية.

في إطار برنامج عمل البنك الإسلامي للتنمية المتعلق بالمساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قصد المساهمة في تأهيل الكفاءات البشرية لمؤسساتها، نظم البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة وبالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية ندوة تدريبية حول "استفادة الدول النامية من مرونة اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" وذلك من 9 إلى 12 يونيو 2008 بالدار البيضاء بالمملكة المغربية.

تهدف هذه الندوة إلى إفادة المشتركين بالمرونة التي يخولها تنفيذ الاتفاقية حول جوانب الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة والوسائل الموضوعية لفائدة البلدان النامية للاستفادة منها في تحقيق أهدافها التنموية. ولقد كانت هذه الندوة مناسبة لدراسة تأثيرات اتفاقيات التبادل الحر الثنائية والإقليمية على قدرات البلدان النامية في الاستفادة الفعلية من هذه

المرونة خاصة في مجال حماية الصحة العمومية والموروث من المعارف التقليدية.

تمكن المشاركون خلال أشغال الندوة من تبادل وجهات النظر حول الممارسات التي تشكل إعاقات للمنافسة وعلاقة الاتفاقية بالمعاهدة المتعلقة بالتنوع الحيوي وحماية الموروث من المعارف التقليدية وكذلك تأثيرات هذه الاتفاقية على السياسات الوطنية في مجال حقوق الملكية الفكرية. كما شكلت هذه الندوة أيضا مناسبة للتباحث في شأن حاجيات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في مجال المساعدة الفنية.

شارك في هذه الندوة زهاء 50 مسؤول يمثلون 21 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إضافة إلى خبراء من مختلف المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة ساهموا في تنشيط مختلف مواضيع هذه الندوة.

ندوة حول تجارة الخدمات -. الدار البيضاء، 15-18 يونيو 2009.

بناء على دعوة من مكتب التعاون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية شارك المركز الإسلامي للتنمية في أشغال الندوة حول الخدمات التي نظمها مكتب التعاون للبنك الإسلامي للتنمية من 15 إلى 18 يونيو 2009 بالدار البيضاء برعاية وزارة التجارة الخارجية للمملكة المغربية.

قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة خلال هذه الندوة عرضا حول تأثيرات المفاوضات في قطاع الخدمات على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

- ندوة حول الحواجز غير التعريفية وتداعياتها على تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تونس، 5-7 أكتوبر 2009.

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفة فعالة في أشغال الندوة حول الحواجز غير التعريفية وتأثيراتها على تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة بتونس من 5 إلى 7 أكتوبر 2009. تم تنظيم هذه الندوة من طرف مكتب التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع الوكالة التونسية للتعاون الفني.

تهدف هذه الندوة إلى ضبط وتصنيف الحواجز غير التعريفية قصد العمل على وضع إستراتيجية غايتها تقليص أو حتى إزالة الحواجز غير التعريفية لتسهيل التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

شارك في هذه الندوة ممثلو زهاء 36 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و 6 منظمات إقليمية ودولية.

- اليوم الأول: تم خلاله التعريف بالحواجز غير التعريفية (التعريف، النوع، التصنيف) ؛
- اليوم الثاني: التجارب الدولية والإقليمية في مجال الحواجز غير التعريفية ؛
- اليوم الثالث: تجربة جامعة الدول العربية والجمهورية التونسية في مجال الحواجز غير التعريفية. بعد ذلك تم القيام بملخص لمختلف المداخلات التي تم تقديمها.

ولقد أوصى ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بضرورة إنشاء لجنة متابعة للحواجز غير التعريفية وتدعيم عمل المرصد حول الحواجز غير التعريفية الذي أنشأه المركز منذ سنة 2001 وفقا للقرارات الصادرة عن الدورة الوزارية السابعة عشرة للجنة الكومسيك والتوصيات الصادرة عن الندوة التي نظمها المركز حول الحواجز غير التعريفية في يونيو 2001.

- ندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية على النظام التجاري المتعدد الأطراف"- الدار البيضاء 16-19 فبراير 2010.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومكتب التنسيق التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية على النظام التجاري المتعدد الأطراف" وذلك من 16 إلى 19 فبراير 2010 بالدار البيضاء- المملكة المغربية.

تهدف هذه الندوة إلى الاضطلاع على التفاعلات الحالية بين التوجهات القائمة بين النوازع الإقليمية والمتعددة الأطراف. وقد شهدت هذه التظاهرة مشاركة حوالي 30 دولة و 10 خبير من المستوى الدولي والإقليمي.

- ندوة إقليمية حول "سياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل" تونس: 22-24 فبراير 2010.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعات التقليدية للجمهورية التونسية وبالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتكوين (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) ندوة إقليمية حول "سياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل"، وذلك من 22 إلى 24 فبراير 2010 بتونس العاصمة.

تهدف هذه الندوة إلى الإطلاع على آخر مستجدات حقوق وسياسات المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبحث الوسائل الكفيلة بتنمية وتطوير حقوق المنافسة قصد تسهيل التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما ترمي أيضا إلى بحث سبل انطلاق العمل ببرنامج للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ميدان حقوق وسياسات المنافسة.

وتتلخص أهداف الندوة في:

- تدريب المشاركين في الندوة على استعمال حقوق وسياسات المنافسة واعتماد الإصلاحات الضرورية في هذا الميدان،
- توضيح ضرورية وضع تشريع وطني لضبط مفهوم المنافسة وأدوات عملها أو لجعل القوانين القائمة تتلاءم مع المفهوم الصحيح للمنافسة،
- تقريب المفاهيم والمبادئ الأساسية لسياسة المنافسة من المشاركين في الندوة وتوضيح علاقتها الجدلية مع مختلف قطاعات السياسة الاقتصادية الوطنية،

- شرح آليات ومناهج الرقابة على مختلف جوانب قواعد المنافسة،
- تمكين المشاركين من وسائل الحصول على المعلومات حول تطور الهياكل القانونية وعمل المؤسسات في هذا المضمار،
- مقارنة التشريعات القائمة حتى تتضح رؤية المراحل الأساسية للإصلاحات التي يتعين إجراؤها في السياسة الوطنية للمنافسة.

شهدت هذه الندوة مشاركة زهاء 20 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أشرف على إدارة هذه الندوة نخبة من الخبراء الدوليين (الأنكتاد، البنك الدولي، منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية)، وخبراء من أهل الاختصاص في الأجهزة القائمة على سياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي علاوة عن خبراء المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

- ندوة حول " انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية في النظام التجاري المتعدد الأطراف " أبو ظبي / الإمارات العربية المتحدة 17-19 مايو 2010.

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفة فعالة في تنشيط أشغال الندوة حول "انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية في النظام التجاري المتعدد الأطراف" التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 17 إلى 19 مايو 2010 بأبو ظبي بالاشتراك مع مكتب التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وشاركت في هذه الندوة حوالي 30 دولة و10 خبراء دوليين وممثلين عن المنظمات الإقليمية، وهي تهدف إلى استعراض تفاعل التوجهات الإقليمية والمتعددة الأطراف في هذا المجال.

- ندوة حول تسهيل التجارة/ دمشق الجمهورية العربية السورية 6-8 يوليو 2010.

نظم قسم التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوة حول "تسهيل التجارة بين الدول العربية واندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف" وذلك خلال الفترة من 6 إلى 8 يوليو 2010 بدمشق العاصمة السورية.

وبهذه المناسبة قدمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة) والهيئات التابعة للأمم المتحدة (منظمة التجارة العالمية، الأنكتاد، مركز التجارة الدولي) وجامعة الدول العربية ووزارة التجارة الخارجية السورية أوراق عمل تتعلق بمواضيع الندوة.

وللإشارة، فإن المركز الإسلامي لتنمية التجارة قدم ورقة عمل بعنوان "تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوضع الراهن وأفاق المستقبل"، وهي تتضمن توصيات تحث على تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

هذا، وقد تم استعراض التجارب الوطنية ومنها التجربة السورية وبعض الدول العربية الأخرى خلال هذه الندوة.

11- مؤتمر إسطنبول حول "تقييم حاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قانون وسياسة المنافسة"، إسطنبول- الجمهورية التركية، 21-22 نونبر 2011

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع الهيئة التركية للمنافسة وبالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنظيم "مؤتمر إسطنبول حول تقييم حاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قانون وسياسة المنافسة" وذلك من 21 إلى 22 نونبر 2011 في إسطنبول، الجمهورية التركية.

وقد شاركت في هذا المنتدى 28 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآتية: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، بنين، بوركينافاسو، الكامبيون، مصر، غامبيا، إندونيسيا، إيران، الأردن، كازاخستان، قيرغيزستان، ماليزيا، المغرب، باكستان، قطر، السنغال، سيراليون، دولة فلسطين، السودان، سوريا، تونس، تركيا، أوزبكستان واليمن. كما حضرت المنتدى 4 دول بصفة مراقب (البوسنة والهرسك، روسيا الاتحادية، دولة قبرص التركية وكوسوفا، وكذلك المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب التنسيق للكومسيك، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية).

شكل هذا المؤتمر أرضية "تقييم الحاجيات" لتحقيق مشروع "المساعدة الفنية في مجال قانون وسياسة المنافسة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

• أشغال المؤتمر:

افتتح مؤتمر اسطنبول بكلمة البروفسور نور الدين كالديرمسي رئيس هيئة المنافسة التركية والدكتور الحسن احزاين المدير العام بالإنابة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة وممثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية السيد عبد اللطيف اللواتي ومعالي وزير الجمارك والتجارة السيد حياتي يازيسي.

وقد أعقب حفل الافتتاح عرض ملاحظات تمهيدية بشأن قانون وسياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإلقاء كلمات المتحدثين الرئيسيين.

وبهذه المناسبة، قدم المدير العام بالإنابة للمركز السيد الحسن احزاين بسطة بعنوان "نظرة عامة حول قانون وسياسة المنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وأعقب ذلك انعقاد جلسة حول "تقييم الحاجيات" قامت خلالها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتقديم رؤى مختلفة بشأن تطبيق قواعد المنافسة وإنشاء هيئات المنافسة وتشجيع المنافسة كما تبادلت وجهات نظر بشأن السبل والوسائل الكفيلة للتعاون بكفاءة وفعالية للتغلب على المشاكل والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وخصصت الجلسة الثانية بعنوان "حصّة الحوصلة - المضي قدما" أساسا لإيجاد أنجع السبل لدراسة حاجيات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وصياغة المساعدة الفنية المناسبة لها.

وفي نهاية هذا المؤتمر:

- أكد المشاركون على الدور الأساسي لقانون وسياسة المنافسة في التنمية الاقتصادية السلمية، وأوصوا بمواصلة العمل الذي بدأته هيئة المنافسة التركية؛
- سلطوا الأضواء على أهمية الوعي بفوائد المنافسة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- أعربوا عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به هيئة المنافسة التركية لمواصلة مشروع المساعدة الفنية؛
- سلطوا الأضواء على أهمية تنظيم منتدى للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تشجيع تبادل الخبرات بين وكالات المنافسة و/ أو الهيئات المسؤولة على تطبيق قانون وسياسة المنافسة، كما طلبوا من هيئة المنافسة التركية بالتعاون مع مكتب التنسيق للجنة للكومسيك للقيام بدراسة حول سبل وتفاصيل تنظيم هذا المنتدى.

القسم الثالث : تعثر مفاوضات جولة الدوحة: أي تأثير على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ملخص تنفيذي

أعد المركز الإسلامي لتنمية التجارة هذا التقرير بناء على قرار الكومسيك الذي طلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وبقية مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية العمل على بحث تداعيات تعثر مفاوضات جولة الدوحة للتنمية وتأثيراتها المحتملة على التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم تقرير وتوصيات في هذا الشأن إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة الكومسيك.

فعلا، لقد تم تقديم جولة الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة بشأن تحرير المبادلات التجارية من السلع والخدمات منذ انطلاقتها في نوفمبر 2001 على أنها ترعى مصالح البلدان النامية. وبعد مضي 5 سنوات من المفاوضات أعلن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد باسكال لامي في 24 يوليو 2006 عن تعليق المفاوضات نظرا لعدم حصول توافق سياسي في شأنها.

ومنذ انطلاقتها، لم تشهد المفاوضات أي تقدم يذكر في شأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة لمصالح البلدان النامية عامة ومصالح بلدان منظمة التعاون الإسلامي خاصة، مما جعل الأطراف تنتسب بمواقفها وتتوحد ضمن مجموعات وتجمعات فرعية، مما جعل المفاوضات تدخل في طريق مسدود.

ومنذ جولة الأوراغواي، شهدت المفاوضات حول المسألة الزراعية تعثرات مستمرة، وهي المسألة التي تشغل اهتمامات الكثير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، باعتبار القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية لهذه البلدان. فكل اتفاقية تجارية تتعلق بقطاع الزراعة تؤثر تأثيرا عميقا في مصير شرائح واسعة من السكان.

1.- أسباب تعثر جولة الدوحة

في 29 يوليو 2008 وبعد 9 أيام من المفاوضات الحادة انتهى اجتماع منظمة التجارة العالمية بفشل نتيجة الخلاف القائم بين الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية حول واردات المنتجات الزراعية.

الاختلافات العميقة في المفاوضات حول مختلف القطاعات:

الزراعة:

مازالت الاختلافات قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول مستوى الدعم الأمريكي للمنتجات الزراعية وانفتاح الأسواق الأوروبية. وتتسع هوة الاختلافات بصفة ملحوظة مع البلدان النامية. ويطلب البرازيل متحدثا باسم مجموعة العشرين (G20) من الولايات المتحدة الأمريكية وضع سقف أقصى سنوي بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لمساعداتها الداخلية، علما أن هذه الإعانات تحرف في أغلب الأحيان ضوابط المنافسة الحرة. وقد أفادت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد تخفض سقف هذه الإعانات من 22,6 مليار دولار أمريكي حاليا إلى 17 أو 19 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي لا يتوافق مع

طلب مجموعة العشرين (G20).

ولقد تعثرت المفاوضات حول مسألة "الآلية الوقائية المتميزة" والرامية إلى حماية مزارعي البلدان النامية من الارتفاع المفاجئ في الواردات بأسعار منخفضة. ولم تفض المناقشات إلى حل وسط يوفق بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان النامية المصدرة والبلدان النامية ذات النظام الزراعي الهش. فبينما تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على الحصول على ضمانات في شأن فتح الأسواق حتى تتمكن من تعويض التنازلات المتعلقة بدعم منتجاتها الزراعية، تود كبرى البلدان النامية "الهند وإندونيسيا" الاحتفاظ بحقها في تعديل الرسوم الجمركية في مواجهة احتمالات الارتفاع المفرط والمفاجئ في وارداتها من المنتجات الزراعية، مما قد يعرض الزراعات التقليدية الوطنية للتهميش نتيجة عدم احتمالها للمنافسة.

ويمكن المستوردون بفضل الآلية الوقائية من الزيادة مؤقتا في الرسوم الجمركية لمواجهة إما الارتفاع المفاجئ في الواردات وإما انخفاض الأسعار.

- نفاذ المنتجات غير الزراعية للأسواق NAMA.

يطلب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من البلدان النامية تحديد سقف الرسوم الجمركية الموظفة على استيراد المنتجات الزراعية في حدود 15% لقاء تنازلاتها في مجال المنتجات الزراعية. يمكن للهند والبرازيل وضع رسومها الجمركية في حدود 35% على أقصى تقدير لحماية صناعاتها الفتية. كما يطالب البرازيل والهند أيضا بإبقاء العمل بالآلية الوقائية في مواجهة احتمالات تصاعد حجم الواردات.

وتشير البلدان النامية إلى أن هذه الأسقف تجعلهم يخفضون رسومهم الجمركية بنسبة تفوق من بعيد مستوى التخفيضات التي قد تقبل البلدان الصناعية بتقديمها. وهذا ما يتناقض مع الاتفاقية التي أبرمت في مرحلة سابقة من المفاوضات والتي تخول للبلدان النامية تقليص رسومها الجمركية بدرجة أدنى من التخفيضات المقدمة من طرف البلدان الغنية. أما البلدان الناشئة فقد دافعت عن التدابير التي تحمي الصناعات الناشئة في البلدان النامية.

- الخدمات

تعثرت المفاوضات حول الخدمات نتيجة تباين عميق في وجهات النظر. فالمقترحات الرامية إلى الزيادة في عدد التأشيرات لفائدة العمال المؤقتين - مطلب هام للبلدان النامية- على سبيل المثال يلاقي معارضة شديدة من طرف العديد من البلدان المتقدمة التي تعيش مجتمعاتها نقاشا حادا حول الهجرة. بقيت هذه المسألة وغيرها من المشاكل الهامة بدون حلول.

هناك اختلافات حول مسائل جوهرية أخرى مثل:

- لم تستجب الولايات المتحدة الأمريكية لطلبات تخفيض الدعم الذي تقدمه لقطاع القطن،

- يريد الاتحاد الأوروبي تعزيز القواعد بشأن حماية أسماء المناطق ذات العلاقة بتسميات المنشأ الملحوظ (Controlled Appellation of Origin) كما يود توسيع مجال هذه الحماية ليشمل منتجات أخرى لها علاقة بأسماء إقليمية.

II- التأثيرات المحتملة لجولة الدوحة

يتبين من تفحص التقارير حول عائدات جولة الدوحة ومكتسباتها المحتملة أن حصاد البلدان النامية يشوبه الغموض. فحتى وإن كنا نستشف من مضمون المفاوضات وعودا بعائدات ومكتسبات اقتصادية شاملة على الساحة العالمية، فلن يتسنى توزيع الأرباح بصفة عادلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وستكون القارة الإفريقية الخاسر الأكبر في هذه المفاوضات. علاوة على أن مصادر عائدات البلدان النامية بقيت غير مؤكدة. وإذا كانت بعض التقارير تؤكد على أهمية القطاع الزراعي فإن البعض الآخر يعتبر أن تجارة الخدمات والمواد الصناعية تبشر بإمكانيات تجارية أوفر.

ولكي تكون جولة الدوحة للتنمية في مستوى الوعود التي قدمتها للدول النامية فلا مناص قبل كل شيء من العمل على وضع الأسس السليمة لتجارة عالمية عادلة.

كما تشير هذه الدراسات إلى أن عائدات تحرير الزراعة سيتم توزيعها بصفة غير عادلة وستعود جولة الدوحة بالفائدة على عدد ضئيل من البلدان المصدرة تتمتع بقدرة تنافسية عالية (مثل أستراليا وزيلا ندة الجديدة والبرازيل والأرجنتين وتايلاند) وكذلك بعض المستهلكين في البلدان المتقدمة التي ستعمل على تحرير منتجاتها الزراعية (مثل بلدان الرابطة الأوروبية للتبادل EFTA الحر وكوريا وتايوان وعلى مستوى أدنى نذكر الاتحاد الأوروبي).

تجمع كل الدراسات على أن أهمية جولة الدوحة تكمن في الأرباح التي ستدرها الأسواق الجديدة وكذلك في تحرير الخدمات وتسهيل المبادلات.

أما تقديرات المكتسبات المحتملة فهي محدودة جدا. وبالاعتماد على المقترحات المقدمة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بهونغ كونغ في ديسمبر 2005 فإن الأرباح المرتقبة سوف لن تتجاوز 40 مليار دولار أمريكي.

كما تفيد الدراسات أن البلدان المتقدمة سوف تستأثر لنفسها بحوالي 21,9 إلى 31,7 مليار دولار أمريكي (تقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومركز الأبحاث CEPII). ونفس الشيء ينطبق على القطاع الزراعي.

وباستثناء بعض البلدان ومنها الصين والبرازيل والهند والأرجنتين وإفريقيا الجنوبية وتايلاند فإن البلدان النامية تعد الخاسر الأكبر في هذه الجولة، حيث تقدر مكتسباتها من 6,7 إلى 21,5 مليار دولار أمريكي وهو مبلغ هزيل لا يفي بحاجة هذه البلدان للخروج من آفة الفقر. وبكيفية أوضح، فإن هذا المبلغ يمثل زيادة في العائدات بقيمة 0,01 إلى 0,003 دولار يوميا ولكل فرد من ساكنة البلدان النامية.

أما بالنسبة لأغلب البلدان الأقل نموا وخاصة الواقعة منها في إفريقيا جنوب الصحراء فإن جولة الدوحة للتنمية سوف تدر عليها خسائر أكثر من الأرباح التي سوف تجنيها إذ ستراجع أرباحها في الميدانين الزراعي والصناعي.

تجد البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص نفسها أمام 6 أنواع من المشاكل الناجمة عن جولة الدوحة:

1. تلاشي امتيازات الأفضليات التجارية سوف يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية وخسارة حصص من السوق،
2. انخفاض الإيرادات الجمركية،
3. ارتفاع كلفة المعاملات الإدارية: تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الكلفة الإدارية السنوية بشأن تنفيذ 3 اتفاقيات رئيسية لمنظمة التجارة العالمية (التدابير الصحية والصحة النباتية، الجمارك وحقوق الملكية الفكرية) تبلغ 4,4 مليار دولار أمريكي بالنسبة لكافة البلدان النامية،
4. منافسة حادة تواجه الصناعات الوطنية: المنافسة بين بلدان متفاوتة في المستوى الصناعي تكون لفائدة البلدان ذات القدرة التنافسية العالية،
5. الاستفادة المحدودة من الخدمات الاجتماعية: سيؤدي تحرير قطاع الخدمات (الطاقة، الصحة، التعليم، الماء) إلى نتائج وخيمة للعديد من البلدان النامية. لقد أعطت عدة تجارب تحرير الخدمات نتائج سلبية: ارتفاع في الأسعار وتراجع في الجودة،
6. الاتفاقيات حول الحقوق الدولية للملكية الفكرية: نجم عنها في عدة أنحاء من العالم ارتفاع في أسعار الأدوية نتيجة الحد من استعمال الأدوية الجنيسة.

التأثيرات على المستوى الإقليمي:

سيتم توزيع عائدات جولة الدوحة للتنمية بصفة غير عادلة بين الأقاليم، وسوف لن تستفيد من هذه العائدات سوى بعض الأقاليم وذلك تبعا للاختصاص والحماية الجمركية المبدئية ومؤهلات كل إقليم.

أكثر البلدان استفادة من جولة الدوحة هي بلدان الرابطة الأوروبية للتبادل الحر نظرا لتحرير زراعتها (زيادة قدرها 4,12% من الناتج الداخلي الخام) تليها كوريا الجنوبية 2,27% نظرا لتحرير منتجاتها الزراعية والصناعية في إطار الاتفاقية حول نفاذ المواد غير الزراعية إلى الأسواق NAMA وأخيرا نجد رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN واليابان التي ستستفيد هي الأخرى من جولة الدوحة لنفس الأسباب.

وبصفة عامة، فإن آسيا هي التي ستتضرر أكثر من غيرها من عدم نجاح جولة الدوحة وكذلك الشأن بالنسبة لبعض البلدان الأخرى مثل جنوب إفريقيا وتايوان وتركيا والهند.

وستستفيد بصفة عريضة أستراليا ونيوزيلاندا الجديدة وغيرها من البلدان المنتمية لمجموعة البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية وذلك نتيجة لتحرير منتجاتها الزراعية. وعلى خلاف ذلك، فإن عائدات الاتحاد الأوروبي (زيادة قدرها 0,36% من الناتج الداخلي الخام) والولايات المتحدة الأمريكية ستكون محدودة. وتشير التقديرات إلى أن كندا ستسجل بعض الخسائر.

وضمن لائحة البلدان الخاسرة نجد الكرايب، المكسيك. أما بلدان شمال إفريقيا وبلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ستكون ضحية تلاشي امتيازات الأفضلية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتردي شروط المبادلات.

ومن الواضح أن حصاد الصين سيكون محدودا شيئا ما في هذه الجولة لأنها استفادت بصفة واسعة من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية خاصة إثر إلغاء الاتفاقيات بشأن المواد

المتعددة الألياف وإبطال العمل بنظام الحصص في قطاع النسيج والملابس.

أما بلدان أمريكا اللاتينية فهي ستستفيد من عائدات جولة الدوحة نتيجة تحريرها لمنتجاتها الزراعية.

III. أهم النتائج والتوصيات:

لقد تم تعليق جولة الدوحة، ولامنص من إحداث تغيير جذري في عقلية تفكير البلدان المتقدمة مع الحرص على الأخذ بعين الاعتبار مواقف ومصالح بلدان الجنوب كشرط أساسي لإعادة انطلاق المفاوضات. كما يتعين على البلدان المتقدمة أن لا تفكر ثانية في الرجوع إلى طاولة المفاوضات قبل أن تلغي كل أنواع الدعم الداخلي لقطاع الزراعة وتسهيل دخول منتجات البلدان النامية للأسواق والاعتراف بحاجة البلدان النامية إلى المرونة وإلى إحاطتها بمعاملة متميزة تأخذ بعين الاعتبار الفوارق في مستويات التنمية وتحويل بالتالي لمنتجات البلدان النامية الدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة.

يتبين من تفحص التقارير حول عائدات جولة الدوحة ومكتسباتها المحتملة أن حصاد البلدان النامية غير مؤكد. فحتى وإن كنا نستشف من مضمون المفاوضات وعودا بعائدات ومكتسبات اقتصادية شاملة على الصعيد العالمي، فلن يتسنى توزيع القطاف بصفة عادلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وستكون القارة الإفريقية الخاسر الأكبر في هذه المفاوضات. علاوة على أن مصادر عائدات البلدان النامية بقيت غير مؤكدة. وإن كانت بعض التقارير تؤكد على أهمية القطاع الزراعي فإن البعض الآخر يعتبر أن تجارة الخدمات والمواد الصناعية تبشر بإمكانيات تجارية أوفر.

ولكي تكون جولة الدوحة في مستوى الوعود التي قدمتها للدول الفقيرة فلا مناص قبل كل شيء من العمل على وضع الأسس السليمة لتجارة عالمية عادلة.

وإذا ما أصبح من المستحيل تحقيق نجاح جولة الدوحة للتنمية وخبا نور النظام التجاري المتعدد الأطراف ليسطع ضوء التجمعات الإقليمية فإن النظام التجاري العالمي سينهار بعد اصطدامه بعقبتين كبيرتين:

- فمن ناحية، سيقع إقبار أو تضيق مجال مبدأ عدم التمييز الذي يعتبر حجر الزاوية في عمل المنظمة العالمية للتجارة. ثم التخلي أو حتى إهمال النظام التجاري المتعدد الأطراف الأمر الذي سيثقل عمل المنظمة العالمية للتجارة. فتداخل الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة ومناطق التبادل الحر الإقليمية والثنائية ثم نظم الأفضليات ومختلف الاتفاقيات التجارية جعلت من مبدأ الدولة الأكثر رعاية عملاً استثنائياً للغاية.
 - ومن ناحية أخرى، فإن التمييز حتى ولو كان إيجابياً (مثل الاتفاقيات التفضيلية) قد يجعل القواعد العامة التي تنظم العلاقات التجارية خالية من كل أساس وتصبح المعاملات مبنية فقط على قانون الأقوى. لذا، من المؤسف أن نلاحظ أن الأفضليات لم تعد تمنح بدون مقابل.
- يتعين على بلدان منظمة التعاون الإسلامي تدعيم قدرات إنتاجها الوطني والرفع من أداء اقتصادياتها حتى تتمكن من دخول التجارة العالمية من بابها الواسع. كما لن تتمكن الدول الأعضاء من تحصين مواقعها والرفع من حصصها في الأسواق العالمية بالعمل فقط على

إزالة الحواجز التجارية بل يتعين عليها أيضا تدعيم قدراتها في مجالات الإنتاج والبنية التحتية (الكهرباء، الاتصالات السلكية، اللاسلكية والنقل) وتحسين الأداء الإداري الإدارات الجمركية وباقي المتدخلين في مجال تسهيل التجارة التي سيكون لها تأثير إيجابي على المعاملات التجارية. كما يتعين على الدول الأعضاء أيضا تحسين بنية الترويج التجاري وتحسين مواقعها التفاوضية والرفع من قدراتها على التحليل قصد تنفيذ سياساتها التجارية على الوجه الأفضل والأجدي. كما يتعين أيضا على بلدان منظمة التعاون الإسلامي العمل على تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادياتها خاصة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات وتهيئ أفضل ظروف ومناخ الاستثمار للقطاع الخاص الذي يعتبر محرك التنمية في العديد من البلدان.

ومن مصلحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تعمل على تكثيف علاقاتها التجارية وتوطيدها عن طريق الاندماج الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا السياق لابد من العمل حثيثا على تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وبرتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "بريتاس" (PRETAS) لإرساء منطقة للتبادل الحر في أقرب الآجال وذلك وفقا للقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر 2005.

كما يتعين أيضا على بلدان منظمة التعاون الإسلامي العمل على توحيد صفوفها لتشكيل مجموعة قادرة على التفاوض في منظمة التجارة العالمية وفي سائر المحافل الاقتصادية الدولية.